

Distr.: General
29 October 2018
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في ميانمار

موجز

يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، وهو خامس تقارير عن الأطفال والنزاع المسلح في ميانمار التي أقدمها إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وبناء على طلب الفريق العامل، يمثل هذا التقرير تحديثاً لتقريرى السابق عن الأطفال والنزاع المسلح في ميانمار (S/2017/1099) المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ويقدم التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في ميانمار، مع التركيز بوجه خاص على الأزمة في شمال ولاية راخين، فضلاً عن مناطق النزاع المستمر في ولايتي كاشين وشان، ويحدد أطراف النزاع المسؤولة عن هذه الانتهاكات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الاشتباكات المسلحة في المناطق المتأثرة بالنزاع من البلد تعرّض الأطفال للخطر، وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بأعمال التوثيق والتحقق فيما يتصل بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من جانب القوات المسلحة لميانمار (التاتماداو) والأطراف الأخرى في النزاع، فضلاً عن أطراف النزاع المسلح الأخرى المدرجة في تقاريرى السنوية السابقة، مع إضافة جديدة بالذكر لجماعة جديدة هي جيش إنقاذ روهينغيا أركان، العامل في شمال ولاية راخين والمناطق المجاورة لها.

وفي التقرير، أقوم أيضاً بإلقاء نظرة على التقدم المحرز والتحديات المواجهة في منع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة في ميانمار، وأقدم توصيات لمداولات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن الحالة.



أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، وهو بمثابة استكمال لتقرير الرابع عن الأطفال والنزاع المسلح في ميانمار (S/2017/1099) الذي قُدِّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية، ويبحث في اتجاهات وأنماط الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ويسلط الضوء على التقدم المحرز صوب إنهاء هذه الانتهاكات ومنعها منذ صدور التقرير السابق. ويتضمن أيضاً مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في ميانمار.

ثانياً - لمحة عامة عن التطورات الأمنية

ألف - التطورات في ولاية راخين

٢ - قبل الفترة المشمولة بالتقرير، كانت عمليات التطهير العسكرية المضطّعة بما من جانب القوات المسلحة لميانمار والتوترات الطائفية والعنف الطائفي هي السمة المميزة للحالة الأمنية في شمال ولاية راخين. وتدهور الوضع تدهوراً كبيراً في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ عندما شن جيش إنقاذ روهينغيا أركان هجمات منسّقة على ٣٠ مركزاً لشرطة ميانمار وقاعدة عسكرية في شمال ولاية راخين. واستثار الحادث استجابة فورية من جانب قوات ميانمار المسلحة (التامداو) وشرطة حرس الحدود، وكانت الأغلبية الساحقة ممن تضرروا من رد الفعل هذا من طائفة الروهينغيا. ووفقاً لروايات متعددة منقولة عن شهود عيان، فقد ارتكبت القوات الحكومية، بدعم من عصابات مدنية، انتهاكات جسيمة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في مجتمعات الروهينغيا بالأساس، في إطار ردها على هجمات جيش إنقاذ روهينغيا أركان. وزادت نزعة الاقتصاص في صفوف الأهالي المدنيين، بالاقتران مع رد القوات الحكومية، من تعرض المدنيين للخطر. واستمر ورود تقارير موثقة عن تدمير قرى الروهينغيا وغيرها من الأقليات لعدة أشهر، بما في ذلك في عام ٢٠١٨. وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٨، كان ٧٠٦ ٠٠٠ من المدنيين قد فرّوا إلى بنغلاديش، ومثّل الروهينغيا أكثر من ٩٠ في المائة منهم. وكان أكثر من ٦٠ في المائة من هؤلاء المدنيين من الأطفال والنساء. ولم تهدأ وتيرة حركة السكان إلى بنغلاديش إلا في أواخر عام ٢٠١٧؛ وإن استمرت حالات المغادرة المحدودة النطاق وسط ورود تقارير مستمرة عن هجمات الحرق المتعمد والنهب والتحرش، وفقدان سبل العيش، ومحدودية فرص الحصول على الغذاء والخدمات الأخرى فيما يُعزى بالأساس إلى استمرار فرض القوات الحكومية قيوداً على حرية التنقل.

٣ - وفي حين استمرت مغادرة الروهينغيا لشمال ولاية راخين بسبب استمرار الخوف والتخويف والاعتقالات والابتزاز وغير ذلك من الحوادث المتعلقة بالحماية، فإن عدداً كبيراً منهم، معظمهم من الأطفال، لا يزال في ولاية راخين، وفي حاجة إلى الحماية والمساعدة. ومن بين الباقين منهم، يضطر حوالي ١٢٩ ٠٠٠ شخص إلى الإقامة في مخيمات في وسط ولاية راخين. وتحدّد القيود المفروضة على حرية تنقلهم من إمكانية حصولهم على الغذاء وفرص العمل والتعليم والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات الأساسية. والأشخاص المقيمون في المخيمات يعتمدون بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية

للبقاء. وإضافةً إلى ذلك، فإنهم يعانون من الازدحام الشديد وانعدام الخصوصية وسوء حالة المرافق وأماكن الإيواء، حيث تشتد الحاجة إلى التحسين إلى حين إيجاد حلول دائمة.

٤ - وإضافةً إلى ذلك، يعيش عدد كبير من المسلمين (من الروهينغيا بالأساس، ولكن بعضهم أيضاً من المنتمين إلى طائفة الكامان) في قرى وبلدات في وسط ولاية راخين. وحرية تنقلهم مقيدة بشدة بسبب الأنظمة الحكومية والتمييز. وجميع المسلمين يتعرضون لهذه القيود المفروضة على التنقل. والأثر المترتب على الافتقار إلى حرية التنقل هائل، نظراً لأن إمكانية حصول الطوائف المسلمة في القرى ومخيمات المشردين داخليا على الخدمات الحكومية محدودة للغاية، ولا يسمح لها بالعمل أو الحصول على الرعاية الطبية أو زيارة الأهل أو تلقي التعليم بحرية ودون قيود.

٥ - ولا تعتبر الظروف السائدة في ولاية راخين مواتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة للاجئين في بنغلاديش. وتهدف مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تهيئة هذه الظروف، ودعم جهود التعافي والتنمية القائمة على القدرة على الصمود لصالح جميع الطوائف التي تعيش في ولاية راخين. إلا أنه حتى هذه اللحظة، لم يُتيح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهما طرفان موقعان على مذكرة التفاهم، الوصول إلى شمال ولاية راخين فعلياً لتقييم الاحتياجات الحالية والتخطيط للتدخلات الرامية إلى تحسين الظروف وبناء الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي بين الطوائف المتبقية والإعداد لإعادة اللاجئين لوطنهم في نهاية المطاف متى اتخذوا قراراً حراً مستنيراً بالعودة. ولم يعط الإذن بالوصول إلى الأماكن في الأونة الأخيرة إلا لـ ٢٣ من فرادى القرى وثلاث مناطق قروية؛ وبدأت مرحلة ثانية تُسمح في إطارها بالوصول إلى بضع قرى أخرى. ولا بد من توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة ودون قيود لكي تتمكن جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تقديم المساعدة والحماية إلى الأشخاص المحتاجين إليها في شمال ولاية راخين. وعلاوة على ذلك، طلبت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ السماح لها بالوصول إلى الأماكن دون قيود لأغراض الرصد والإبلاغ، وكذلك لإتاحة القيام بأنشطة الاستجابة لفائدة الأطفال، وهو ما لم تتحه الحكومة بعد.

٦ - وأعلنت الحكومة أنها تعتزم "إغلاق" مخيمات المشردين داخليا في وسط ولاية راخين. إلا أن الدلائل تشير حتى الآن إلى أن عملية "إغلاق المخيمات" تتألف من تحسين أماكن الإيواء في مواقع وجود مخيمات المشردين داخليا حالياً أو في محيطها، بدلا من إيجاد حل يحفظ الكرامة قد يتضمن السماح للأشخاص بالعودة إلى مواطنهم الأصلية أو إلى المواقع التي يختارونها. ولم يُسمح للعناصر المشرّدة من طائفتي الروهينغيا والكامان بأي قدر إضافي من حرية التنقل.

باء - التطورات الحادثة في الأنحاء الأخرى من البلد

٧ - في أنحاء أخرى من البلد، استمر تأثير القتال بين التاماداو وعدة جماعات مسلحة من غير الدول، فضلا عن الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، على المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ونتيجة القتال الجاري، أصبح وصول العمليات الإنسانية صعباً، وشُرِّد آلاف من المدنيين، من بينهم أطفال، في ولايتي كاشين وشان. ويوجد حالياً نحو ١٠٥ ٥٠٠ مدني مشرد في ولاية كاشين وشمال ولاية شان، منهم حوالي ٤٨ ٠٠٠ طفل. وفي ولاية كاشين، اشتدّ القتال المتواصل بين التاماداو وحيش استقلال كاشين في الأشهر الأخيرة، ولا سيما منذ بداية عام ٢٠١٨. وشملت الاشتباكات المسلحة استخدام الأسلحة

الثقيلة ونيران المدفعية فضلا عن القصف الجوي في العديد من المناطق، مما أدى إلى حالات تشريد وإعادة تشريد في صفوف هذه الفئة الضعيفة أصلا من السكان. وفي شمال ولاية شان، استمر تأثير الاشتباكات بين تنظيمات مسلحة عرقية متعددة فضلا عن قوات التاماداو على المدنيين. واندلعت اشتباكات بين مجلس استعادة ولاية شان/جيش ولاية شان - الجنوب والجيش الوطني لتحرير تأنغ في أوائل عام ٢٠١٨. ووقعت اشتباكات مسلحة أيضا بين الجيش الوطني لتحرير تأنغ والحزب التقدمي لولاية شان/جيش ولاية شان. وهناك أكثر من ٢٠.٠٠٠ شخص إما سُرد لأول مرة أو أُعيد تشريده بسبب النزاع المسلح في ولايتي كاشين وشان منذ بداية عام ٢٠١٨.

٨ - وفي ولاية تشين، وردت تقارير عن وقوع اشتباك بين جيش أركان وجيش تحرير أركان قرب المثلث الحدودي بين بنغلاديش وميانمار والهند بسبب نزاع إقليمي. وإضافة إلى ذلك، تجدد القتال في ولاية تشين في عام ٢٠١٨ بين قوات التاماداو وجيش أركان.

٩ - وفي ولاية كابين، اندلع القتال بين قوات التاماداو واتحاد كارين الوطني/جيش التحرير الوطني لكارين في الأراضي الخاضعة لسيطرة جيش التحرير الوطني لكارين. وفي أوائل عام ٢٠١٨، اندلع قتال بين قوة مشتركة من قوات التاماداو وقوات حرس الحدود ضد جيش التحرير الوطني لكارين وجماعة جيش كارين الخيري الديمقراطي المنشقة المتحالفة معه.

جيم - التطورات السياسية

١٠ - عُقدت الدورة الثالثة لمؤتمر السلام للاتحاد (مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين) في بي بي تاو في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. واعتمد اتفاق مكوّن من ١٤ نقطة، شملت القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقطاعي الأراضي والبيئة الطبيعية، بما في ذلك قطع التزام محدد بـ "القضاء على ستة انتهاكات جسيمة مرتكبة ضد الأطفال". والجماعات المسلحة الأربع المدرجة أسماؤها في التقارير والموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والمتمثلة تحديدا في الحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني، وجيش كارين الخيري الديمقراطي، واتحاد كارين الوطني/مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين، ومجلس استعادة ولاية شان/جيش ولاية شان - الجنوب، مستمرة في المشاركة في عملية السلام. وفي الوقت نفسه، حضرت اللجنة الاستشارية للمفاوضات السياسية الاتحادية، المعروفة أيضا باسم "التحالف الشمالي"، وهو تحالف مكوّن من سبع جماعات مسلحة غير موقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وتشمل اثنين من الأطراف المدرجة في التقارير (جيش ولاية وا المتحدة ومنظمة استقلال كاشين)، حفل الافتتاح بصفة "مراقب" واجتمعت مع مسؤولين حكوميين وعسكريين رفيعي المستوى. وتعهدت بمواصلة محادثات السلام مع الحكومة. ومن المقرر عقد دورتين أخريين لمؤتمر السلام للاتحاد السلام في عام ٢٠١٩.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

١١ - وثقت الأمم المتحدة ما مجموعه ١١٦٦ انتهاكا جسيما تضرّر منه أطفال في الفترة المشمولة بالتقرير في جميع البلدان الشمالية الثلاث، ألا وهي مونغداو وبوتيدونغ وراثيدونغ في ولاية راخين. وسُجّلت الغالبية العظمى من هذه الحالات بعد ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وتستند المعلومات الواردة أدناه بالأساس إلى مقابلات أجرتها الأمم المتحدة مع لاجئين من ميانمار في بنغلاديش، وتقتصر تغطيتها

على الحوادث التي وقعت في ولاية راخين. وجرى التحقق من المعلومات وفقا لمعايير التحقق المعمول بها في الأمم المتحدة. ونظرا لعدم إتاحة الوصول لفرقة العمل القطرية المنشأة بتكليف من مجلس الأمن للرد والإبلاغ في ميانمار، لم يتسنى التحقق على نحو مباشر ومستقل من داخل البلد. ونتيجة لهذه القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الأماكن، إضافة إلى الخوف من الانتقام والوصم المرتبط بطبيعة الانتهاكات الجسيمة، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، من المرجح أن تكون الأرقام والمعلومات الواردة أدناه أقل بكثير من مستوى العنف والتأثير الذي طال الأطفال في ولاية راخين.

١٢ - وقد أبلغت حكومة ميانمار ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بأنها وفرت كتيبات للجيب تلخص قواعد الاشتباك لجميع الجنود من أجل تذكيرهم بالإرشادات والتوجيهات المتعلقة باحترام القانون الإنساني في ممارسة عملياتهم في شمال ولاية راخين. بيد أن فرقة العمل القطرية التي أوفدتها لم يتسنى لها رؤية هذه الكتيبات أو الجهود الأخرى للتأكد حتى الآن ويجدوها الأمل في أن تشارك في أنشطة وقائية مكثفة في أقرب وقت ممكن.

ألف - القتل والتشويه

١٣ - وثقت الأمم المتحدة ٧٠٨ إصابات في صفوف الأطفال (مقتل ٦٦٩ طفلا وتشويه ٣٩ آخرين)، تسنى التحقق من ٢٢٠ إصابة منها (مقتل ١٩٦ طفلا وتشويه ٢٤ آخرين) عبر ٢٨ قرية في بلدات مونغداو وبوتيدونغ وراثيدونغ. وشملت الإصابات المتحقق منها ١٣٣ فتى و ٥١ فتاة، في حين لم يُحدّد جنس ٣٦ طفلا. ووقع ما مجموعه ٩٧ في المائة من الحالات التي تم التحقق منها (١٩٨ إصابة) بعد ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ونُسبت جميع الحالات التي تم التحقق منها إلى التاماداو، وتورطت شرطة حرس الحدود والقوات الخاصة في بعض الحالات. وتلقت الأمم المتحدة تقارير إضافية موثوق بها إلى درجة كبيرة تفيد بارتكاب جيش إنقاذ روهينغيا أركان عملية قتل واسعة النطاق ومجزرة راح ضحيتها ٩٩ فردا من السكان الهندوس، من ضمنهم أطفال، في قرى تابعة لبلدة مونغداو في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ووثقت الأمم المتحدة أيضا حوالي إصابة لطفلين يُرغم أنهما وقعتا على أيدي جيش إنقاذ روهينغيا أركان، وهي تأمل أن تتمكن من مواصلة توثيق الحالات ما أن تمنحها حكومة ميانمار إمكانية الدخول إلى شمال ولاية راخين.

١٤ - وقُتل وأُصيب أطفال خلال ما بدا أنه هجمات منهجية ومنظمة وضخمة وواسعة النطاق ضد السكان المدنيين من الروهينغيا شنتها القوات الحكومية، بما فيها التاماداو وشرطة حرس الحدود. وتحققت الأمم المتحدة على وجه التحديد من مقتل أطفال وإصابتهم خلال مجازر واسعة النطاق ضد المدنيين في الأسبوع الذي تلا ٢٥ آب/أغسطس في قرية مين غيي ببلدة مونغداو (مقتل ٥٧ طفلا وتشويه أربعة آخرين)؛ وقرية تشوت تيين ببلدة راثيدونغ (التحقق من قتل تسعة أطفال وتشويه طفل واحد من أصل ١٣٥ طفلا أُبلغ عن مقتلهم)؛ ومنطقة تشين ثا مار القروية ببلدة بوتيدونغ (٢٨ قتيلا).

١٥ - فعلى سبيل المثال، أفاد عدة شهود بأنه في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، في بلدة بوتيدونغ، قام بمحاصرة إحدى القرى جنود تابعون للتاماداو، من بينهم عريف من الكتيبة ٥٦٤ وجنود من الكتيبة ٥٥٢ وجنود آخرون تم إحضارهم في وقت مبكر من الصباح بالقوارب والشاحنات من قاعدة عسكرية أخرى. واقتيد رجال وفتيان من المنازل. وكانت أيديهم مقيدة وأجبروا على الانبطاح أرضا. ورأى شهود مقتل الرجال والفتيان واحدا تلو الآخر. وقُتل ما لا يقل عن ٢٨ فتى تتراوح أعمارهم بين ٨ أعوام

و ١٧ عاما. وقد نُقل بعض الجثث إلى الشاحنات العسكرية بينما دُفنت جثث أخرى في أحد الحقول. وقدّر شاهدان أن ما يقرب من ٢٠٠ شخص قد قُتلوا خلال هذه الحادثة.

١٦ - وفي حادثة مماثلة، أفاد شهود بأنه في ٢٧ آب/أغسطس في قرية تشوت ببلدة رايدونغ، قام جنود تابعون للتاتماداو، يرافقهم قرويون من راخين يحملون أسلحة نارية، حاصروا القرية، وفي حوالي الساعة ١٤:٠٠ بدأوا بإحراق المنازل بالمشاعل واحدا تلو الآخر وإطلاق النار على القرويين الفارين من المنازل المحترقة. وقد قُتل بالرصاص خلال هذه الحادثة ما لا يقل عن تسعة أطفال تتراوح أعمارهم بين عام واحد و ١٧ عاما. وأفاد شهود عادوا إلى القرية في اليوم التالي برؤيتهم لمنازل محروقة وجثث في جميع أنحاء القرية. وتشير التقارير إلى أن ما قد يصل إلى ١٣٥ طفلا، ٨٠ من الفتيان و ٥٥ من الفتيات، قد لقوا مصرعهم أثناء حوادث وقعت ذلك اليوم في القرية.

١٧ - وفي أنماط مماثلة من الأساليب العملية التي اتبعتها التاتماداو وشرطة حرس الحدود على نطاق البلدات الثلاث المتضررة بعد ٢٥ آب/أغسطس، أُبلغ عن مقتل ٤٦ طفلا على الأقل من جراء الإصابة بالأعيرة النارية، من بينهم من قُتل من مسافة قريبة، وعن تشويه ١١ طفلا من جراء الإصابة بالأعيرة النارية.

١٨ - فعلى سبيل المثال، أفاد شهود بمحاصرة جنود لقرية في بلدة مونغداو في ٢٩ آب/أغسطس. وعند فجر اليوم التالي، بدأوا بإطلاق النار عشوائيا في القرية وباتجاه المنازل. وروت إحدى الشاهدات أنها هربت من منزلها. وعندما وجدت مكانا تختبئ فيه، التفتت إلى منزلها فرأت احتها المعاقة البالغة ١٦ سنة من العمر وهي تتعرض لإطلاق النار من الخلف بسلاح جندي يرتدي زيا رسمي.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة من تقارير تفيد بمطاردة التاتماداو وشرطة حرس الحدود لأطفال وإطلاق النار عليهم أثناء محاولتهم الفرار من أعمال العنف والهجمات التي تعرضت لها قراهم ومنازلهم.

٢٠ - وفي حادثة وقعت في بلدة مونغداو، حاول ثلاثة أطفال (فتيان وفتاة) الفرار من أعمال العنف في قريتهم المسماة ثايت أوكيه واللحاق بوالدتهم على الضفة الأخرى من النهر بالصعود على متن قارب نهرى. وأطلق النار من زورق عسكري مسلح على متنه جنود تابعون للتاتماداو يرتدون زيا رسميا أخضرا من مسافة تقارب ٢٠٠ متر. وقُتل الأخوان، وعمرهما ٥ و ٨ أعوام، من جراء إصابتهما بالأعيرة النارية، بينما نجت اختهما البالغة من العمر ١٦ عاما من هذه الحادثة.

باء - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٢١ - تلقت الأمم المتحدة العديد من التقارير المتوافقة عن ارتكاب التاتماداو للاغتصاب والعنف الجنسي ضد مئات الفتيات والنساء عقب إطلاق الهجوم المضاد في ٢٥ آب/أغسطس، وتمكنت المنظمة من أن توثق بالتحديد ما لا يقل عن ٤١ حالة، شملت أطفالا في ١٥ قرية على نطاق البلدات الثلاث في شمال ولاية راخين. ولم ترد أي تقارير عن ارتكاب العنف الجنسي ضد الفتيان. ومع ملاحظة الاعتبارات الأخلاقية والأمنية الإضافية التي يجب مراعاتها عند التعامل مع الأطفال ضحايا العنف الجنسي، تمكنت الأمم المتحدة من التحقق من ثماني حالات وقيمت حالتين أخريين على أنهما شديدتا المصادقية في تسع قرى على نطاق البلدات الثلاث جميعها. ونُسبت كل الحالات المتحقق منها إلى

التاتماداو. وكانت أصغر فتاة تبلغ من العمر ١٠ أعوام. ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام أقل بكثير من الحجم الحقيقي للعنف الجنسي المرتكب ضد الفتيات، وذلك بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول، ووصمة العار المرتبطة بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وغير ذلك من الحواجز التي تعترض الإبلاغ.

٢٢ - وتعرضت فتيات للاغتصاب من جانب أفراد التاتماداو في المنازل والأدغال والغابات وفي الأماكن العامة المفتوحة في القرى. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد إفادات شهود العيان والناجين تعرض النساء والفتيات للاغتصاب في المدارس. ولأسباب تتعلق بسلامة الضحايا والمبلغين، لم تُذكر أسماء القرى في بعض الحالات المبيّنة أدناه.

٢٣ - وفي إحدى الحوادث، تعرضت فتاة خلال هجوم شنه جنود على إحدى القرى في بلدة مونغداو للاغتصاب من قِبَل أحد أفراد القوات المسلحة في المدرسة المحلية. ونجت الفتاة من تلك الحادثة وأفادت بأن الجنود جمّعوا واحتجزوا عددا من النساء والفتيات في المدرسة المحلية. وكانت هذه الفتاة واحدة من النساء والفتيات العديداً اللاتي تعرضن للاغتصاب في المدرسة حينذاك.

٢٤ - وفي بعض الحالات، قُتلت فتيات في أعقاب هجمات على منازلهن وقراهن أو توقيّن بسبب الإصابات الجسدية المتعددة التي تعرضن لها خلال الهجمات. وأسفر العديد من حالات الاغتصاب عن إصابات خطيرة وحاجة مُلحّة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الخاصة بالأطفال. وفي عدد من الحوادث، تعرضت فتيات للاغتصاب الجماعي من قِبَل أعداد تصل إلى أربعة من جنود التاتماداو في الحادثة الواحدة.

٢٥ - ففي حادثة وقعت في بلدة رايدونغ، تعرضت فتاة للاغتصاب والضرب من قِبَل أربعة أفراد تابعين للتاتماداو أثناء هجوم شُنَّ على قريتها. ووفقاً لشهادتها، تمكنت من التعرف عليهم باعتبارهم ينتمون إلى التاتماداو بسبب زيّهم الرسمي والشارة التي كان يحملها أحد الجناة. وفي حادثة أخرى مماثلة، أبلغت امرأة أنها شهدت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في بلدة مونغداو، تعرّض ابنتها البالغة من العمر ١٤ عاماً للاغتصاب الجماعي من قِبَل جنديين تابعين للتاتماداو، تعرفت عليهما بواسطة زيّهما الرسمي، في الوقت الذي كان فيه ما لا يقل عن ١٠ جنود واقفين هناك يشهدون الحادثة. وأفادت بأن الحادثة استغرقت أربع ساعات تقريباً. وبعد ذلك، قُتلت ابنتها أمام أعينها برصاصة في رأسها.

٢٦ - ووقعت أيضاً حالات اغتصاب للفتيات والنساء في قرى حدثت فيها مذابح واسعة النطاق للسكان الروهينغيا ارتكبتها التاتماداو. فعلى سبيل المثال، في إحدى القرى الواقعة في بلدة مونغداو، وصفت إحدى الناجيات عمليات ممنهجة تم في إطارها الإمساك بمجموعات من الفتيات والنساء واقتيادهن إلى منازل ثم اغتصابهن. وأفادت بأنه عند بدء الهجوم العسكري، فرّ المئات من القرويين إلى أحد الشواطئ القريبة. وقام العسكريون بتقسيمهم على الشاطئ إلى مجموعات وإطلاق النار على جميع الرجال، مما أسفر عن مقتل معظمهم. ثم اقتاد العسكريون مجموعات من النساء والفتيات إلى منازل لم يكن قد تم حرقها بعد. وأُخذت مجموعة من ست نساء وفتيات، بمن فيهن الشاهدة، إلى أحد المنازل حيث تعرضن جميعاً للاغتصاب من قِبَل العسكريين. وعندما غادر الجنود المنزل، أغلقوا النوافذ وأقفلوا الأبواب ثم أضرموا النار فيه. وفي تلك الحادثة بالتحديد، لم تتمكن سوى الشاهدة وابنتها البالغة من

العمر سبع سنوات من الفرار بينما احترق الإناث الأربع المتبقيات حتى الموت، بمن فيهن فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما.

جيم - التجنيد والاستخدام

٢٧ - خلال عام ٢٠١٧، استمرت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في تلقي تقارير عن استخدام شرطة حرس الحدود لفتيان لا تتجاوز أعمارهم ١٠ أعوام في مهام الدعم وفي إطار ممارسة أوسع نطاقا تُلزم جميع الذكور من الروهينغيا بالعمل لصالح شرطة حرس الحدود، واستطاعت الفرقة التحقق من ٥٣ حالة من هذه الحالات. ووقعت الحالات التي تم التحقق منها في قرى على نطاق البلدات الشمالية الثلاث. وتُعزى معظم الحالات إلى شرطة حرس الحدود وبعضها إلى التامداو. وكان الذكور يُجمعون من قراهم كلما اقتضت الحاجة، وكان يُفرض عليهم بانتظام أيضا تأدية حصة عمل معينة مفروضة على كل أسرة في شكل من أشكال العمل القسري. وكان ذلك يحدث غالبا بالتنسيق مع شخص قائم على إدارة القرية وكان العمل يشمل مهام من قبيل تشييد معسكر لشرطة حرس الحدود وصيانته، أو التنظيف، أو الطهي، أو جمع الحطب، أو العمل كحراس. وتمكنت الأمم المتحدة من التحقق من استخدام شرطة حرس الحدود لـ ٤٧ من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٧ عاما، في هذه المهام. وأرغم هؤلاء الفتيان في كثير من الأحيان على العمل طوال الليل، وتعرضوا للإذلال والتهديدات ولعقوبات مثل الاعتداءات الجسدية والغرامات المالية بسبب حالات العصيان البسيط للأوامر.

٢٨ - فعلى سبيل المثال، في إحدى القرى الواقعة في بلدة مونغداو، عمل فتى من الروهينغيا يبلغ من العمر ١٧ عاما لدى شرطة حرس الحدود بوتيرة تراوحت بين أربع وست مرات في الشهر. وكان يُجبر على الطهي والتنظيف وجمع الحطب والقيام بأعمال البناء والحراسة. وقد أُرغم على ذلك لأن والده كان متقدما في السن إلى درجة منعه من الوفاء بمتطلب أن ترسل كل أسرة أحد ذكورها للعمل في مركز شرطة حرس الحدود. وقد اعتُقل هذا الفتى ثلاث مرات لتغيبه عن العمل وتعرض للضرب المبرح وفُرضت عليه غرامات. وعندما أُتهم بالنوم أثناء أدائه واجب الحراسة، أُرغم على تسليم ماشية تعود لأسرته ودفع غرامات إضافية. وقد عمل هذا الفتى جنبا إلى جنب مع أطفال آخرين؛ وكانت آخر مرة عمل فيها كحراس قبل أسبوعين من تاريخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، حيث كان مع أربعة فتيان آخرين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاما.

٢٩ - وتحققت الأمم المتحدة من استخدام التامداو لسبعة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٨ عاما في قرية سَين هنين بيار ببلدة بوتيدونغ، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧. وأستخدم الفتيان لحمل المعدات العسكرية بين المواقع أثناء العمليات العسكرية.

٣٠ - ووثقت أيضا معلومات عن قيام جيش إنقاذ روهينغيا أراكان بتجنيد واستخدام فتيان لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات، وجرى التحقق من حالة واحدة. وعلى الرغم من أن القرائن تشير إلى وقوع عدد أكبر من الحالات، فإن فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في ميانمار لم تتح لها بعد إمكانية الوصول اللازمة للتحقق من ذلك ميدانيا، وهي تنتظر الحصول على إذن من حكومة ميانمار للقيام بذلك. ومن المحتمل أن يكون الخوف من الانتقام في صفوف اللاجئين في بنغلاديش قد أعاق التوثيق الكامل للانتهاكات التي ارتكبتها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان.

دال - الانتهاكات الجسيمة الإضافية لحقوق الطفل

٣١ - تحققت الأمم المتحدة من ١١ حادثة اعتداء على مدارس نُسبت مسؤوليتها إلى التاماداو، شملت حرق المدارس الدينية الإسلامية في قرى واقعة في جميع البلديات المتضررة الثلاث في شمال ولاية راخين (مونغداو وبوتيدونغ وراثيدونغ). فعلى سبيل المثال، في ١٧ أيلول/سبتمبر، في قرية غاو دو ثار را بيلدة مونغداو، أحرقت التاماداو ثلاثة مدارس دينية كانت تحتضن عادة ما مجموعه ١٥٠٠ طالب تقريبا. وأُحرقت أيضا جميع المواد التعليمية. واستخدمت التاماداو المدارس كذلك ككثكنات، وكأماكن لاغتصاب النساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، ونّقت الأمم المتحدة انتشار ظاهرة اختفاء الفتيان والفتيات، بمن فيهم العديد من الفتيات اللواتي اختُطفن واغتُصبن من قِبَل التاماداو، وفتيان شملتهم عادة عمليات جمع الذكور من القرى المعرضة للهجوم من جانب القوات الحكومية واقتيادهم إلى وجهات مجهولة. ووثقت المنظمة إلقاء شرطة حرس الحدود والقوات العسكرية القبض على ١٦ فتى لارتباطهم المزعوم بالجماعات المعارضة المسلحة في ولاية راخين وبدعوى ضلوعهم في "الإرهاب" و "التدريب (العسكري) غير القانوني". وتم بشكل ممنهج منع وصول المساعدات الإنسانية إلى البلديات المتضررة الثلاث في شمال ولاية راخين بعد ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

رابعا - التقدم المحرز في إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة في ميانمار

٣٢ - في أيار/مايو ٢٠١٨، أجرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بدعوة من حكومة ميانمار، زيارة إلى ميانمار لمدة ثلاثة أيام. والتقت بمستشار الدولة، ونائب القائد العام لقوات الدفاع، والوزارات الحكومية المعنية، والمدعي العام للاتحاد. والتقت بالأعضاء التقنيين في اللجنة المعنية بمنع التجنيد العسكري للقصر (التاماداو/الحكومة) واللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار، وممثلين عن ثلاث جماعات مسلحة مدرجة أسماؤها في التقارير (هي مجلس استعادة ولاية شان/جيش ولاية شان - الجنوب؛ وجيش كارين الخيري الديمقراطي؛ واتحاد كارين الوطني/مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين). وكان الهدف من الزيارة هو العمل مع الحكومة وقوات التاماداو على ما يلي: (أ) تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل المشتركة من أجل منع التجنيد العسكري للقصر التي وقّعت عليها قوات التاماداو وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في عام ٢٠١٢؛ (ب) إثارة الشواغل المتصلة بالاتجاهات المستجدة في الانتهاكات الجسيمة؛ (ج) تشجيع الحكومة على اتخاذ تدابير وقائية وعلى إقرار مشروع القانون المتعلق بحقوق الطفل والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. (د) الإقناع بضرورة السماح بالوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع لأغراض الرصد؛ (هـ) إبلاغ الحكومة بما تقوم به فرقة عمل فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ من عمل بهدف وضع/توقيع التزامات مشتركة مع سبع منظمات عرقية مسلحة مدرجة في تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح.

٣٣ - وشدّدت ممثلي الخاصة على ضرورة التعجيل بتنفيذ خطة العمل المشتركة من خلال تبسيط خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة التي اعتمدت في عام ٢٠١٤، بعد استعراض الإنجازات والتقدم المحرز والدروس المستفادة حتى الآن. وفي هذا الصدد حثت حكومة ميانمار على القيام بما يلي: (أ) تحقيق نمط "عدم تجنيد أي أطفال جدد" والاستمرار عليه؛ (ب) تعجيل عمليات التحقق والتسريح

في حالات الجندين المشتبه في أنهم قصّر التي لم يُتخذ إجراء بشأنها بعد؛ (ج) إبداء التزام أقوى بإنفاذ جميع تدابير المراقبة وبذل العناية الواجبة لإنهاء تجنيد القصر في صفوف قوات التاماداو؛ (د) وقف احتجاج الأطفال بدعوى الفرار من الخدمة أو التغييب من دون إذن والأخذ بمبدأ تفسير الشك لصالح الشخص المعني بالنسبة لأولئك الذين لا يمكن التأكد من سنهم، عملاً بتوجيهات التاماداو؛ (هـ) العمل بمهمة على منع استخدام الأطفال، من أجل الأعمال الكامل للتوجيه العسكري لعام ٢٠١٦ الذي يحظر استخدام الأطفال.

٣٤ - وأبلغت ممثلي الخاصة الحكومة بأن فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ تعمل على وضع وتوقيع التزامات مشتركة مع جميع المنظمات العرقية المسلحة السبع المدرجة في التقارير بهدف وضع وتوقيع خطط عمل رامية إلى إنهاء تجنيد القصر وتعزيز حماية الأطفال، وذلك وفقاً للولاية المنوطة بما بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة.

٣٥ - وأعربت ممثلي الخاصة عن قلقها الشديد من الاتجاهات المستجدة على صعيد ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الطفل في ميانمار. وأكدت مراراً وتكراراً على أهمية الوقاية وحثت الحكومة على الشروع في اتخاذ تدابير لمنع هذه الانتهاكات، بسبل منها إدراج قضايا حماية الطفل في مباحثات السلام الجارية. ومع ظهور اتجاهات جديدة، بما في ذلك الادعاءات القوية المتصلة بوقوع حوادث قتل وتشويه وعنف جنسي، شددت الممثلة الخاصة أيضاً على أهمية السماح لفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بالوصول من دون قيود إلى المناطق المتأثرة بالنزاع في شمال ولاية راخين وولايي شان وكاشين من أجل تحسين مراقبة قضايا حماية الطفل والإبلاغ عنها والاستجابة لها.

٣٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أدرجت قوات التاماداو وقوات حرس الحدود المدججة في تقريره السنوي إلى مجلس الأمن لما ارتكبتاه من انتهاكات جسيمة تمثلت في قتل الأطفال وتشويههم وممارسة العنف الجنسي الجسيم ضدهم، مما يستلزم العمل مع هذين الطرفين على وضع خطط عمل للتصدي لتلك الانتهاكات ومنعها.

٣٧ - وعقب الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لوحظ إحراز تقدم مطرد من جانب الحكومة في تنفيذ خطة العمل المشتركة وكذلك في تعاون فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ مع الحكومة في هذا الصدد. وشمل ذلك اجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات تقنية عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز والتحديات المواجهة حتى الآن. وشملت النتائج الرئيسية التي تمخضت عنها الاجتماعات: (أ) القيام بجهد مشترك أفضى إلى وضع واعتماد خطة عمل منقحة تتضمن مؤشرات أدق لقياس التقدم المحرز صوب الإنجاز؛ (ب) إحراز تقدم كبير بشأن مسألة التحقق من سن الأطفال الذين ليست لهم أوراق ثبوتية أو الذين لديهم أوراق ثبوتية غير متسقة؛ (ج) وضع منهجية منقحة للرصد المشترك للوحدات العسكرية من جانب فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، مما أدى إلى زيادة الشفافية والموضوعية فيما يتصل بالمعايير التي تستخدمها فرقة العمل القطرية لتقييم امثال الكنائس لحطة العمل المشتركة، ووضع نظام إبلاغي مهيكلي وذي منحى عملي بدرجة أكبر للتأكد من أنه يتم على النحو السليم إطلاع الوحدات التابعة للتاماداو على التوصيات المنبثقة عن بعثات رصد الكنائس ومن أنها تمثل لتلك التوصيات.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سرحت قوات التناحداو في إطار خطة العمل المشتركة ٧٥ طفلا وشابا جُنِّدوا وهم أطفال، ليصل عدد الأطفال المسرحين منذ عام ٢٠١٢ حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى ٩٢٤ طفلا.

٣٩ - ومُدِّد التفاهم التكميلي بين منظمة العمل الدولية والحكومة (آلية منظمة العمل الدولية لتقديم الشكاوى من أجل إنهاء العمل القسري) لمدة سنة واحدة، مع الاتفاق مجددا على أن منظمة العمل الدولية ستواصل إحالة حالات تجنيد القصر إلى فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ كلما كانت سنهم وظروف تجنيدهم تقع ضمن نطاق ولاية فرقة العمل.

٤٠ - وتم التوصل خلال الدورة الثالثة لمؤتمر السلام للاتحاد إلى اتفاق مهم يقضي بتعميم حماية الأطفال ومنع الانتهاكات الجسيمة في عملية السلام. وتضمن الاتفاق تعهدا بـ "وضع وتنفيذ برامج لضمان حقوق الأطفال، والالتزام باتفاقية حقوق الطفل لأغراض التنشئة المتكاملة للأطفال، والقضاء على الانتهاكات الجسيمة الستة التي تُرتكب ضد الأطفال".

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، عُرض مشروع قانون حقوق الطفل الجديد على برلمان الاتحاد في تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو قيد الاستعراض حاليا. ويحظر القانون صراحة الانتهاكات الجسيمة الستة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ويدمجها تماما في التشريعات الوطنية. ومع ذلك، ليس من الواضح متى سيتم إقرار هذا القانون.

٤٢ - وفيما يتعلق بتدابير المساءلة، أُتخذ منذ عام ٢٠١٢، وفقا لمدونة قواعد السلوك العسكري، ٤٤٨ إجراءً تأديبيا ضد ضباط الجيش لعدم اتباعهم إجراءات التجنيد السليمة. وتعرض أحد المدنيين للملاحقة القضائية لضلوعه في عملية تجنيد غير قانوني. ويقر الفريق العامل التابع للحكومة والمعني بمكافحة الاتجار بضرورة إدراج تيسير المدنيين لعمليات تجنيد/استخدام القصر في ولاية اللجنة المعنية بمنع التجنيد العسكري للقصر.

٤٣ - وقد أدت جهود الدعوة والتوعية التي قامت بها الممثلة الخاصة إلى ازدياد استعداد الحكومة للتعاون بشأن مسألة الانتهاكات الجسيمة الستة، وجرى تقديم طلب إلى مكتب الممثلة الخاصة لتقديم المساعدة في توفير التدريب بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة بالاشتراك مع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ.

٤٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، ردّت الحكومة على طلب ممثلي الخاصة تمكين فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ من الوصول إلى المناطق المتضررة في شمال ولاية راخين وولاية كاشين وشان، شريطة ألا يتم ذلك إلا عند توافر ظروف السلامة اللازمة. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي رد رسمي على الطلبات الرسمية التي قدمتها فرقة العمل كتابيا في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٨، بدعم من الممثلة الخاصة، لكي تتاح لها إمكانية الوصول، وثمة دلائل على أن طبيعة ونطاق البعثة، على الرغم من أنهما يندرجان تماما ضمن ولاية فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في ميانمار، هما سبب تأخر الرد وعدم إتاحة إمكانية الوصول حتى تاريخه.

٤٥ - وواصلت من أصل سبع جماعات مسلحة مدرجة في التقارير، باستثناء جيش ولاية وا، العمل مع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، وأبدت استعدادها لمواصلة التعاون، من أجل تعزيز حماية الأطفال في مناطق نشاط كل منها. وسيكون توقيع التزامات مشتركة مع الجماعات المسلحة

المدرجة في التقارير عملية تدريجية، تبدأ بالتركيز على الجماعات الأربعة الأولى الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار.

خامسا - التوصيات

٤٦ - التوصيات الواردة أدناه تخص الفترة التي يغطيها التقرير المستكمل، وينبغي النظر فيها بالاقتران مع التوصيات الواردة في تقريره الرابع إلى مجلس الأمن (S/2017/1099).

توصيات موجهة إلى حكومة ميانمار

٤٧ - مع مراعاة الشواغل التي أعربت عنها ممثلي الخاصة، أحث الحكومة على القيام بما يلي:

(أ) القيام، على ضوء التقدم الكبير المحرز نحو الامتثال الكامل لخطة العمل المشتركة لعام ٢٠١٢ بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في التاماداو، بإنجاز العمل المتراكم حالياً من الحالات المعلقة لمجندين يُشتبه في أنهم قصّر بحلول نهاية عام ٢٠١٨، بسبل منها الأخذ بصورة منهجية بمبدأ تفسير الشك لصالح المجنّد، على النحو المبين في خطة العمل المشتركة، ومن ثمّ تسريح المجندين المشتبه في أنهم قصّر ممن ليست لهم أوراق ثبوتية أو أوراقهم الثبوتية غير متسقة؛

(ب) القيام، في إطار روح خطة العمل المشتركة والصكوك القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة، باستعراض وتعديل أي تشريع للحيلولة دون احتجاز الأطفال و/أو مقاضاتهم بتهم تتعلق بالارتباط غير المشروع بالجماعات المسلحة؛

(ج) السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول الكامل ومن دون عوائق إلى جميع المتضررين من النزاع والنازحين في ميانمار، والسماح بالوصول الآمن ومن دون عوائق لفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ إلى المناطق المتضررة من النزاع والمناطق التي يصعب الوصول إليها، ولا سيما في شمال ولاية راخين وولايتي كاشين وشان، من أجل الاضطلاع بأنشطة التحقق المتصلة بولايتها والمتعلقة برصد الانتهاكات الجسيمة الستة والإبلاغ عنها؛

(د) العمل مع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ على وضع وتنفيذ تدابير متفق عليها وإنشاء آلية لوضع وتنفيذ خطط عمل فيما يخصّ الانتهاكات الإضافية المتمثلة في العنف الجنسي الجسيم والقتل والتشويه، وهي الانتهاكات التي أُدرجت بسببها قوات التاماداو في تقريره السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح؛

(هـ) القيام، على ضوء العدد الذي لا يُستهان به من الملاحقات القضائية التي تمت حتى تاريخه للمتهمين بتجنيد الأطفال واستخدامهم، بإجراء تحقيق مستقل وموثوق به في جميع الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال وإخضاع أفراد القوات المسلحة لميانمار، وكذلك الجهات الفاعلة من غير الدول التي يثبت ارتكابها لهذه الانتهاكات الجسيمة، للمساءلة عنها، وذلك وفقاً للمعايير الدولية؛

(و) إجراء حصر لأفضل الممارسات على صعيد إحراز تقدم ملموس لصالح الأطفال. وفي هذا الصدد، أود أن أنه مع التقدير بإدراج الوقاية من الانتهاكات الجسيمة الستة في الالتزامات التي جرى التعهد بها في عملية السلام الجارية، وأن أشجع ممثلي الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري على دعم الحكومة والأطراف المتفاوضة في تحقيق تقدم ملموس لصالح الأطفال؛

(ز) ضمان سرعة اعتماد مشروع قانون حقوق الطفل، الذي يمكن أن يكون بمثابة نموذج تشريعي للبلدان الأخرى المتضررة من نزاع مسلح أو الخارجه منه، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة لتعزيز الإطار القانوني للأطفال والنزاع المسلح في ميانمار بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

توصيات موجّهة إلى الجماعات المسلحة

٤٨ - أحث الجماعات المسلحة على:

(أ) القيام فوراً بوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وتسريح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها. وتُشجّع الأطراف المدرجة في التقارير على إعداد وتنفيذ التزاماتٍ مشتركة مع الأمم المتحدة بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم؛

(ب) ضمان خضوع أعضاء الجماعات المسلحة من غير الدول التي يثبت ارتكابها لأي من الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الطفل للمساءلة وفقاً للمعايير الدولية.